كونها ثنتين فيزداد اثنين بزيادتها وفي استيعاب ما بين قرني الثور زيادة على الفضل وباستيعاد

قد رقمه لا يجوز اثنتي من اثنين مثل ما يجوز الشجاج فيختص كما في الشلاء والصحيحة لا يقطع يمينه بيمين اقطع اكتفاء واحدًا عليها فقطعت يمنى الاقطع رجلاه وقال الشافعي يقطعان اعتبارًا بالانفس لان جانب واحدها على يده حتى انفصلت لا يقطع يدها وقال الشافعي يقطعان اعتبارًا بالانفس لان الاطراف تابعة لها بخلاف ما اذا اشتركا في قطع اليمين من جانب والاخرى من جانب آخر حتى التقا الكتفان في الوسط وبانت ليس حيث لا يجب القود فيه على واحد منهما اذ لم يوجد من كل منهما الا قطع الاقل على بعض الاصبع والقاطع الاكثر منهما قاطع البعض لانه ما قطع بقوة احدهما بل بقطع بقوة الاخر فلا يجب او يقطع الكل بالبعض ولا الاشتراك بالواحدة لان الفعل المساوي في المنفعة والغيبة وضمانه دية الواحدة القاطعان دية المقطوع لان التلف حصل بفعلهما فيجب عليهما نصفي الدية على كل منهما الربع من مالهما لما مر وان قطع رجل يمنى رجلين سواء قطعهما معًا او بالتعاقب فلها اذا حضرا يمينه اي قطع يمينه ودية يمين النفس فيقسمان بينهما نصفين اما بثبوت القطع لهما فلان تساويهما في سبب الاستحقاق والاجرة بالتقديم والتأخر لا اثر لهما في ذلك في الزكاة وفلك الارث وقع كل واحد منهما كاملاً في كل اليمين فيتقرر السبب في حق الثاني فلو قطع الاول لا يجب شيء للثاني لان الاول قطع حقه وقطع السبب في حق الثاني فلو قطع الثاني لا يجب شيء للاول لان الثاني قطع حقه وقطع السبب في حق الاول فلو قطعا معًا فلكل واحد منهما نصف الدية لان كلاً منهما قطع حق صاحبه وقطع السبب في حق صاحبه فلو قطع احدهما يمين الاول والآخر يمين الثاني فلكل واحد منهما نصف الدية لان كلاً منهما قطع حق صاحبه وقطع السبب في حق صاحبه فلو قطع احدهما يمين الاول والآخر يمين الثاني فلكل واحد منهما نصف الدية لان كلاً منهما قطع حق صاحبه وقطع السبب في حق صاحبه

ولو كان القاطع لهما عبدًا استوى في استحقاق رقبته وانما تثبت الدية لهما فلما رجع ان الاطراف هنا في حكم الاموال ورجعت ايضًا الى قيمة ثابت لهما على الكمال لكن كل منهما لم يتوف حقه كما هو حقه فلزم بالضرورة اعتبار مالية الاطراف ايضًا كيلا يبقى حق المظلوم على الظالم ولان وجب الدية بخلاف ما اذا كان القصاص في النفس حيث يكتفي فيه بالقتل لهما بروده

الدية بين يميني رجلين لانه لو قطع يمين رجل ويسار آخر قطع يمين كل منهما كان كل واحد منهما قاطعًا لليمين كلها فان حضر احدهما اولاً حل المقطوع يمينه وقطع يمين القاطع فللآخر الدية اي تمام يمين لان المحاض ما يستوفي حقه والباقي على الشاهد لبعض الآخر لتثبت حقه بتعذر وصول الآخر وترد لا تقتل ان لا يطلب او يعفو مجانًا او يصلح مجانًا فاذا استوفى الاول تمام حقه بالقود يبقى

حق الثاني

يبقى الثاني في تمام ديته يمين واحدة لان الاطراف ليست كالنفوس كما مر وهي تحل فتنقض بهم الى آخر فما تا يتقسط الاول لانه تمم وعليها فقئة الدية للثاني لانه خطاء قطع رجل يمين رجل آخر ثم قتله اضطرارًا فالقاطع بها ان يوجب قطعه وقتله في عمد يختلفان فيه بانه قطع عمدًا قتل خطاء او يكسر يمينه بينهما او لا يتفرق بالعمد يمين والخطأ يمينان اما في العمد فلانه قطع عمدًا قتل عمدًا فيقتص بالقطع ثم بالقتل وانه لم يبق كذلك لانه تلف صورة ومعنى وعمدهما استعمل ولا قطع فيرتفع جزاء القطع في جزاء القتل واما في الخطأين فانه اذا قطع عمدًا ثم خطأ يتقسط القطع ويتنصف دية النفس وفي حكم يتضل الدية القطع وتتقسط القتل للاختلاف الجناية كما مر اصرهما عمدًا والآخر خطأ مع انهما ايضًا في خطأين بينهما لما يجب دية القطع ودية القتل واخذ بينة واحدة في خطأين اي خطأ القطع وخطأ القتل لبراءة بينهما لان دية القطع اقل عن دية القتل اثر الفعل وجد ان يعلم عدم السراية والتوفق بينهما بعض الصور وبين عدمها الا ان الدية مثل غير معقول فالاصل عدمها وبخلاف القصاص فانه مثل معقول فالحاصل ان القتل اما عمد او خطأ والقطع كذلك صار اربعة ثم ان بتكرر بينهما بانواعها واصارها ثمانية وفي بعض حكم كل واحد منها كما في ضرب مائة سوط بسوط له شعبتان ولم تبق اثر وعاش من عشرة حيث كتفي بدية واحدة فانه فاسد سوط تعمي لم تبق لعشرة الا في حق التعزير وكذا كل جراحة امر طبه ولم تبق لها اثر عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف في مثل حكومة عدل وعند محمد اجرة الطبيب وفي الاصل دية باقي اعاش وجب حكومة عدل وسيأتي بيانها في الروايات ودية القتل عمدًا المقطوع عن القاطع فمات منه فعلى القاطع الدية في ماله ولو عفا عمدًا يخرج منه ايضًا وعمد الجناية عن القاطع فمات منه فعلى القاطع الدية في ماله ولو عفا عمدًا يخرج منه ايضًا وعمد الجناية فيعفو عنه النفس ولا شيء عليه اي على القاتل فالظاهر عدم الثلث والحمل عن العاقلة يعني انه كانت الجناية خطاء وقد عفا عنها او عفوعن الدية فيعتبر عدم الثلث لان الدية مال فتحل الورثة يتعلق بها الحق وصيته فيتبع من الثلث والحمل فيه ثلثه وهو ليس

Copyright © King Saud University